



الأمانة الفنية

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

Office of the Director-General
S/1262/2015
25 March 2015
ARABIC
Original: ENGLISH

مذكرة من المدير العام

إعلان بمناسبة الذكرى المئوية

لأول استخدام للأسلحة الكيميائية على نطاق واسع في إيبر

(إعلان إيبر)

- ١- يوزع المدير العام بهذه المذكرة إعلاننا ستصدره الدول الأطراف في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بمناسبة الذكرى المئوية لأول استخدام للأسلحة الكيميائية على نطاق واسع في إيبر.
- ٢- وصاغت الأمانة الفنية للمنظمة هذا النص بالاستناد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وغيرها من الوثائق المتفق عليها. ويُؤمل أن يحظى نص الإعلان المرفق بهذه المذكرة بقبول جميع الدول الأطراف.





العمل معًا من أجل عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (المنظمة)

إعلان بمناسبة الذكرى المئوية

لأول استخدام للأسلحة الكيميائية على نطاق واسع في إيبر

(إعلان إيبر)

اجتمعت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في إيبر ببلجيكا يوم ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بمناسبة الذكرى المئوية لأول استخدام للأسلحة الكيميائية على نطاق واسع في إيبر، وأحيت ذكرى جميع ضحايا الأسلحة الكيميائية، ووقفت وقفة إجلال لهم.

إن الدول الأطراف، إذ تضع في اعتبارها الأهداف المنشودة من الاتفاقية:

تعميد تأكيد تصميمها، من أجل البشرية جمعاء، على أن تستبعد كلياً إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية؛

ترحب بالتقدم الجرم الذي أحرز في سبيل تحقيق هذه الغاية منذ بدء نفاذ الاتفاقية في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وبالتقدير الدولي للمنظمة الذي تجسد في منحها جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٣ إقراراً بـ"جهودها المكثفة لإزالة الأسلحة الكيميائية"، وتعرب عن التزامها بالمتابعة على تنفيذ جميع أحكام الاتفاقية التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي؛

تعميد تأكيد إدانتها، بأشد العبارات الممكنة، استخدام أي كان للأسلحة الكيميائية أياً كانت الظروف؛ وتشدد على أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي وقت، ومن قبل أي كان، وأياً كانت الظروف، مرفوض تماماً ومن شأنه أن ينتهك قواعد الأسرة الدولية ومعاييرها القانونية؛ وتعرب عن شديد اقتناعها بضرورة محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية؛

تشدد على أنه ما من شيء يبرر حيازة أي كان أسلحة كيميائية، وتدعو جميع الدول غير الأطراف في الاتفاقية إلى الانضمام إليها دون مزيد من التأخير، وتؤكد التزامها بالسهر على ألا تحصل الجهات الفاعلة من غير الدول على الأسلحة الكيميائية أو وسائل إيصالها؛

تعيد تأكيد التزامها بالسهر على ألا تُستخدم المواد الكيميائية السامة سوى للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية وتشدّد على رغبتها في النهوض بالتجارة الحرة بالمواد الكيميائية، وبالتعاون الدولي وتبادل المعلومات العلمية والتقنية في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية، ابتغاءً لتعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في جميع الدول الأطراف؛

تعرب مجددًا عن عزمها على استدامة دور الاتفاقية باعتبارها حصنًا يقي من الأسلحة الكيميائية، فتساهم بذلك في السلم والأمن الدوليين.

إن الدول الأطراف في الاتفاقية عاقدة العزم على أن تواصل الاتعاظ بالدروس التي يلقنها التاريخ، والاستمسك بما يوحدّها، واتخاذها عمادًا لها.

صدر في إيبر بيلجيكا، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥